# القطاع المصرفي الحكومي وقرارات الدمج الجديدة (٢-٢)

بدر غيلان

إن تأسيس هذا العدد الكبير نسبياً من المصارف الاهلية خلال هذه الفترة القصيرة، وفي ظل ظروف الحصار الشامل، اضافة إلى تدني رؤوس اموالها قد خلق فيما بينها تنافساً كبيراً في مجال منح الائتمان على اختلاف انواعه، فضلاً عن معاملات الايداع وحسابات التوفير. كما أدت المنافسة فيما بينها إلى ابتكار بعضها اساليب جديدة في العمل المصرفي ولاول مرة في العراق مثل وضع فوائد على الحسابات الجارية وكذلك دفع فوائد شهرية على الودائع الثابتة.

لقد كانت اعمال المصارف التجارية العراقية تنحصر في مزاولة الاعمال المصرفية التقليدية، إلا أنه في ٦/ ١٠/ ١٩٩٧ قرر البنك المركزي العراقي تعديل قانونه بما يسمح لكافة المصارف المجازة في القطر، بما في ذلك المصارف الاختصاصية، بممارسة الاعمال المصرفية الشاملة. بحيث اصبح نشاطها يشمل إلى جانب الاعمال المصرفية المتعارف عليها، كافة المجالات الاستثمارية الرامية إلى تنشيط القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، حيث بدأت المصارف الاختصاصية بمزاولة العمليات التجارية المعتادة، في حين اخذت المصارف التجارية بمزاولة الاعمال الاستثمارية التي كانت من صميم مهام المصارف الاختصاصية.

وكان الهدف من ذلك مواكبة التطورات المتلاحقة في ميادين التمويل والصيرفة المتطورة التي اخذت تتسارع في مختلف بلدان العالم بصورة عامة والعديد من الدول العربية بصورة خاصة، في حين ظل النشاط المصرفي في القطر يراوح في مكانه لسنين طويلة فضلاً عن تأثره البالغ بظروف الحصار الاقتصادي الشامل.

لقد استمر القطاع الخاص، رغم ظروف الحصار، بتأسيس المزيد من المصارف الاهلية اوائل القرن الحادي والعشرين حيث تأسست في غضون السنوات الثلاث التي سبقت سقوط النظام المباد اربعة مصارف جديدة، لذلك فقد ارتفع عدد المصارف الخاصة حتى الوقت الحاضر إلى (١٩) مصرفاً بلغ مجموع رؤوس اموالها حوالي (٤٦,٥) مليار دولار. ويبلغ مجموع فروعها (١٤٧) فرعاً في مختلف انحاء العراق. هذا مع العلم بان رؤوس اموال هذه المصارف تتراوح بين (٤٠٠) مليون دينار و(٦٣٠٠) مليون دينار.

إن ظروف الحصار الاقتصادي وتدهور سعر صرف الدينار العراقي في ظل التضخم المستشري الذي خيم على البلاد طيلة السنوات الماضية، إضافة إلى التنافس بين هذه المصارف من اجل استقطاب المدخرات الوطنية، وممارسة منح الإئتمان على اختلاف انواعه، أدت إلى بروز العديد من المشاكل الكبيرة في اعمال هذه المصارف. كما أن المرونة التي اتبعتها بعض المصارف الخاصة في عملياتها الافراضية، فضلاً عن سيطرة بعض العوائل المعروفة على عدد من هذه المصارف، وبالتالي استحواذها على معظم الائتمانات والقروض التي تمنحها هذه المصارف قد عرضها إلى مشاكل وصعوبات كبيرة في توفير السيولة النقدية من اجل استمرارها باعمالها المعتادة لولا الدعم الكبير الذي وفره البنك المركزي العراقي بشكل قروض ميسرة وتسهيلات ائتمانية مفتوحة. هذا مع العلم إن بعض هذه التسهيلات قد منحت لاسباب سياسية محضة من اجل دعم مصارف معينة.

في ضوء هذه الظروف، إلى جانب عدم امكانية العديد من المصارف الاهلية في الاستجابة إلى قرار البنك المركزي بشأن مضاعفة رؤوس اموالها خلال فترة محددة، فقد برز اتجاه لدى السلطة النقدية المختصة للتفكير بدمج بعض المصارف الخاصة بعد منحها فرصة مناسبة لتعديل اوضاعها من اجل ترشيد العمل المصرفي وتقوية البنية القطاعية للمصارف ومواكبة التطورات المتسارعة في ميدان الصناعة المصرفية في العالم.. علماً بان البنك المركزي العراقي طلب زيادة رؤوس اموال المصارف الاهلية بنهاية العام الحالي إلى (١٠) مليارات دينار لكل منها.

وحيث أن المعطيات المتوفرة عن أغلب هذه المصارف إنها ستبقى عاجزة عن تنفيذ قرار البنك المركزي العراقي آنف الذكر، فانه من المفروض أن تتم نهاية هذا العام او بداية العام القادم عمليات دمج متعددة بين المصارف العراقية تنفيذاً لذلك القرار.

إلا أنه بدلاً من توقع تنفيذ قرار البنك المركزي بشان المصارف الاهلية، خاصة التي تعاني من التدني الكبير في رؤوس اموالها، نجد ان قراراً آخر يصدر قبل تسلم السلطة من قبل الحكومة الوطنية الموقتة يقضي بدمج عدد من المصارف الاختصاصية بالمصارف التجارية الحكومية. فقد اصدر الحاكم المدني قبل يوم ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٤، وهو يوم استلام السلطة، قراراً يقضي بدمج كل من المصرف الصناعي والمصرف العقاري بمصرف الرافدين. ودمج المصرف الزراعي والعراقي الاشتراكي بمصرف الرشيد.

وقد قيل إن عملية الدمج تهدف إلى تقوية الكيانات المصرفية وتكوين تجمعات مصرفية كبيرة ترتقي إلى مستوى المطلوب في تحقيق ارسال كاف يؤمن زيادة الارباح المتحققة من الودائع وزيادة القروض المقدمة إلى الشرائح الاقتصادية المختلفة، اضافة إلى امكانية تخفيض نسب الفوائد على القروض المقدمة بالدينار العراقي لتصل إلى ١١٪ و٧٪ للقروض المقدمة بالدولار وذلك بالمقارنة مع اسعار الفوائد السابقة التي كانت تتراوح بين ١٨ - ٢١ بالمائة.

إلا أنه مهما يقال عن وجود جوانب ايجابية في عملية دمج المصارف الاختصاصية في المصارف التجارية الحكومية فان عملية الدمج تنطوي باعتقادنا على العديد من الجوانب السلبية التي يتمثل بعضها في التأثير على الاهداف الاساسية التي تسعى المصارف الاختصاصية إلى تحقيقها من خلال قوانينها والمهام الملقاة على عاتقها، وهي بالدرجة الاساس تقديم قروض قطاعية مناسبة لمختلف المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وباسعار فائدة مناسبة تراعي فيها طبيعة النشاط وامكانيات المستثمر، وحجم المشروع وغير ذلك من الامور الاخرى ذات العلاقة.

لذلك فان دمج المصارف الاختصاصية بالمصارف التجارية من شأنه أن يؤدي إلى انحسار عملية تمويل المشروعات بسبب التزام المصارف التجارية من مختلف اعمالها بطابع الربحية من خلال الفوائد المرتفعة نسبياً التي تفرضها على القروض والتي تتراوح بين (١٠ - ١٦) بالمائة. وعليه فان دمج المصارف المتخصصة سيزيد من مشكلة التمويل وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والورش الحرفية التي تشكل جانباً مهماً من النشاط الصناعي في القطر، وربما ستؤدي إلى غلق الباب أمام هذه الصناعات والورش.

في حين إن المصارف المتخصصة اعتادت منذ سنوات طويلة على سياسة اقراض متميزة بالنسبة لمجالات عملها، سواء من حيث مستوى اسعار الفائدة التي تتقاضاها عن قروضها، أو من مدد التسديد الخاصة بهذه القروض، فضلاً عن الضمانات التي يتطلبها الحصول على قرض من مصرف تجاري بالقياس إلى ضمانات القرض الممنوح من قبل المصرف الاختصاصي، مثل الصرف الصناعي الذي يعتبر المساهم الاساس في دعم القطاعين الصناعيين الخاص والمختلط تبعاً لمؤشرات حجم الاقراض والوسائل والادوات الداعمة الاخرى.

ومعلوم أن العديد من الدول العربية تتبع سياسات اقتصادية وصناعية تمثل فيها المصارف المتخصصة اهمية خاصة، كما هو الحال في مصر والاردن واليمن والكويت وسوريا وغيرها، اضافة إلى العراق الذي شهد العمل المصرفي المتخصص منذ عام ١٩٣٥. وهكذا فقد اتيح للمصارف الاختصاصية ان تساهم في عملية التحول وتعزيز الاصلاحات الاقتصادية ودعم القطاع الخاص الصناعي عبر تهيئة وسائل الدعم المختلفة وقنوات التمويل الملائمة. فضلاً عن ان وجود هذه المصارف لا يتقاطع مع توجه الدولة لتطبيق الخصخصة على صعيد الاقتصاد الوطني في المستقبل.

## بوش يرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق

أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش رفع معظم العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة عن العراق منذ العام ١٩٩٠.

واعتبر بوش أن الوضع الذي كان سائدا أثناء تطبيق هذه١٤٨٣ و١٥٤٦ اللذين اعتمدهما مجلس الأمن الدولي في آيار ٢٠٠٣ وحزيران الماضي وشملا رفع أهم العقوبات الاقتصادية ضد العراق.

غير أن قرار الرئيس الأميركي أبقى بعض الإجراءات التي تجمد أموال بعض الأشخاص والمؤسسات المالية المرتبطة بالنظام العراقي السابق.

الإجراءات الطارئة تغير بشكل كبير بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، إضافة إلى أحداث أخرى.

وأضاف أن رفع هذه العقوبات الذي سرى ابتداء من الجمعة الماضي ويأتي في سياق القرارين ١٤٨٣ و١٥٤٦ اللذين اعتمدهما مجلس الأمن الدولي في آيار ٢٠٠٣ وحزيران الماضي وشملا رفع أهم العقوبات الاقتصادية ضد العراق.

غير أن قرار الرئيس الأميركي أبقى بعض الإجراءات التي تجمد أموال بعض الأشخاص والمؤسسات المالية المرتبطة بالنظام العراقي السابق.

## التعاون السعودي العراقي في صلب محادثات وزارية في جدة

جدة (أف ب)

ذكرت وكالة الانباء السعودية ان وزير التخطيط السعودي خالد القصيبي بحث مع نظيره العراقي مهدي الحافظ (سبل دعم التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات) بين الرياض وبغداد.

ويقوم الحافظ منذ الثلاثاء الماضي بزيارة رسمية للمملكة ضمن الوفد الرسمي لرئيس الوزراء الدكتور اياد علاوي.

والتقى وزير النفط العراقي ثامر عباس الغضبان الاربعاء رئيس هيئة المساحة الجيولوجية السعودية محمد بن اسعد توفيق. وقد تم خلال الاجتماع (بحث اوجه التعاون المشترك في مجالات النفط والتعدين).

واضافت الوكالة ان محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي حمد السياري اجتمع بمحافظ البنك المركزي العراقي سنان الشيبي في جدة على البحر الاحمر.

والتقى رئيس الوزراء العراقي وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل وبحثا في (العلاقات الثنائية والامور ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين).

كما التقى علاوي رئيس مجلس الغرف التجارية السعودية عبدالرحمن الجريسي. وقالت وكالة الانباء السعودية انه (تم خلال المقابلة استعراض التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية وبحث تشجيع رجال الاعمال السعوديين على الاستثمار في العراق).

واكد علاوي لدى بدء جولته انه يريد ايضا تسوية ملف الديون العراقية المقدرة بـ١٢٠ مليار دولار منها ٥٠ ملياراً مستحقة لدول الخليج النفطية. وفي كانون الثاني اعلنت هذه الدول عزمها على الغاء او التفاوض بشأن تخفيف الديون العراقية المستحقة للرياض (٢٨ مليار دولار) والكويت (١٦ مليار دولار) حسبما اوردت الصحف.

واكد عضو في الوفد العراقي لوكالة فرانس برس ان مسألة الديون العراقية لم تطرح بعد في جدة. وقال المصدر طالبا عدم ذكر اسمه (نريد درس هذه المسألة لكن لا يمكن معالجتها خلال زيارة تستغرق يومين). واضاف المصدر (نحاول الغاء الديون لكن المسألة فنية وسياسية وتستلزم وقتا) لتسويتها.

وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والعراق بمبادرة من نظام صدام حسين خلال حرب الخليج في ١٩٩١. وفي السادس من حزيران اكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ان الرياض مستعدة لإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق.

## ٢٥٠ شركة تركية تشارك في معرض إيران الدولي تشرين الأول المقبل

قال مساعد وزارة المواصلات والنقل التركي لدى مشاركته في اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للجنة الاقتصادية المشتركة بين إيران وتركيا التي انعقدت في طهران، إن ٢٥٠ شركة تركية ستشارك في معرض طهران الدولي المزمع إقامته في العاصمة الإيرانية خلال شهر تشرين الأول المقبل. وأضاف تزمان، وكما ذكرت صحيفة (طهران تايمس) أن هذا الحضور لـ٢٥٠ شركة تركية في المعرض سيكون من أكبر أحجام المشاركة لتركيا في معارض دولية. وبالنسبة لحجم التبادل التجاري بين البلدين، قال تزمان، إنه ارتفع بمعدل ٩١٪ خلال العام الماضي ليبلغ ٢,٤ مليار دولار، كما يستمر هذا الاتجاه خلال العام الحالي. وأضاف أن تحقيق حجم التبادل التجاري المنشود بين البلدين، والذي تم تحديده عند ١٠ مليارات دولار، لا يحصل عبر الوسائل التقليدية، بل يجب استخدام وسائل تجارية جديدة لتحقيق هذا الهدف.

ومن أهم المواضيع التي نوقشت خلال الدورة الثامنة عشرة للجنة الاقتصادية للبلدين تشكيل شركات صناعية مشتركة، والتعاون في مجالات النفط والبتروكيمياويات والإسكان وإبرام الاتفاقيات البيئية المتبادلة.

يذكر أن رئيس الوزراء التركي، رجب طيب اردوغان، قد وصل يوم الثلاثاء الماضي إلى إيران بزيارة استمرت يومين على رأس وفد رفيع المستوى يتألف من وزير الطاقة والموارد الطبيعية و٦ نواب للبرلمان و٢٠ شخصا من مسؤولي المؤسسات والشركات الحكومية و١٣٠ من المستثمرين ومسؤولي الشركات التابعة للقطاع الخاص و٣٣ من الصحفيين والمراسلين. واجتمع اردوغان خلال هذه الزيارة بعدد من كبار المسؤولين الإيرانيين وبحث معهم سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين وآخر التطورات الإقليمية والدولية.

## (دوكاب) تفوز بعقد توريد كابلات لشركة نفط الكويت

كشفت (دوكاب)، إحدى أكبر الشركات المتخصصة في صناعة الكابلات الكهربائية عالية الجودة في منطقة الشرق الأوسط، مؤخراً عن توقيعها لعقد قيمته ٢٤ مليون درهم إماراتي مع شركة (ديلم اندستريال المحدودة) (Daelim Industrial Co. Ltd)، وهي إحدى الشركات الكورية المتخصصة في مجال أعمال الهندسة والتوريدات والإنشاءات. وستقوم (دوكاب) بموجب هذا العقد بتوريد كابلات الطاقة وكابلات التحكم لمشروع تطوير الوحدة الجديدة لمعالجة المخلفات السائلة التابعة لشركة نفط الكويت.وقال كولين باسكنز، المدير التنفيذي لـ(دوكاب): (تعتمد شركتنا، منذ تأسيسها خلال العام ١٩٧٩، استراتيجية واضحة ترتكز على مفهوم المعادلة بين الإلتزام بمعايير جودة صارمة٩٠٠٤/٦,٣٥ في كافة عملياتنا التشغيلية وتبني أحدث الحلول التكنولوجية، وذلك لتوفير مجموعة من منتجات الكابلات التي تضاهي أرقى المعايير العالمية المعتمدة في هذه الصناعة. وتعكس عملية حصول (دوكاب) على هذا العقد الضخم، المكانة الرائدة التي تتمتع بها بوصفها الشريك الأمثل لتوريد الكابلات لمختلف مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط).وستقوم (دوكاب)، بموجب هذا العقد، بتوريد كابلات الطاقة المغطاة بالرصاص بجهد ٦,٣٥/٦ كيلو فولت وكابلات التحكم للمشروع الذي يتم تطويره في منطقة جنوب شرق الكويت. ولقد حازت (دوكاب) على هذا العقد بعد منافسة شديدة مع عدد من الشركات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال تصنيع الكابلات بعد عملية مفاضلة دقيقة قامت بها شركة نفط الكويت.

## الأمن والاستقرار أول متطلبات العمل السياحي

## شركات السياحة والعاملون فيها يصرخون لعل أحدهم يسمع هذا الصراخ!

سناء النقاش
تصوير / نهادي العزاوي

السياحة والأمن صنوان لا يفترقان، فالأمن والاستقرار يخلقان الجمال والجودة والإبداع، والإرهاب والهدم والدماء لا يخلقان سوى الموت، ومع كل الانفجارات وكل الصور المؤلمة فإن شركات السياحة ما زالت تحاول وتسعى كي تبقى على الحياة في حين لفظ البعض أنفاسه الأخيرة واحتضرت شركات وماتت وما عاد لها وجود.

يقول خبراء الاقتصاد أن السوق العراقية مربكة لا توجد فيها قاعدة اقتصادية جيدة حالياً، فيما يرى آخرون بأن بالإمكان تحدي الظروف وجعل العراق واحة خضراء ومرتعا للأمان... ولكن متى؟ هذا السؤال الذي يحير العاملين في السياحة الذين ما زالوا مصرين على فتح شركاتهم ومكاتبهم ودفع أجور العاملين وهم بلا عمل. وقد صورت (المدى) بعدستها الشركات الخالية من المراجعين والشركات التي أغلقت أبوابها نهائياً ولم يبق منها سوى اليافطات التي بدت زائدة في شوارع مهجورة من المارة بعد الساعة الثانية بعد الظهر.

تقول لبنى رحيم (موظفة حجز) في شركة الكروان: نحن نقاوم الظروف لذا نعمل على تجميع الجهود، فكل شركة تجمع عدداً من الراغبين بالسفر إلى خارج العراق لزيارة العتبات المقدسة، السيدة زينب عليها السلام في سوريا، والإمام الرضا عليه السلام في إيران. وبعد الحصول على العدد المناسب يسافرون بجدول سياحي فقير ولأيام محددة، هكذا، فلا تغرنكم الإعلانات الكبيرة التي ترفع على واجهات الشركات.

السيد علاء السيد (أبو عراق) كان جالساً في (فيء) بناية الشركة بشارع السعدون يتطلع إلى المجهول وعندما سألناه عن السياحة سحب حسرة عميقة وقال إنها حياة وحركة للاقتصاد العراقي ونهر لا ينضب للعراق لو توفر الأمان.. أنا أدعو الدولة لفرض أحكام قوية لفرض الأمان من أجل عودة الحياة فقد تهدمت بيوتنا ولم يعد لدينا ما ننفقه، فبعد أن كنا نعمل ليل نهار نقوم حالياً باجتماعات مع هيئة السياحة ونتعاون كمجموعة شركات من أجل القيام برحلة والربح هو ٢٠ دولارا فقط، تصوروا ٢٠ دولارا، يا للعجب! هل يمكن أن يحدث هذا في بلد مليء بالآثار والأصالة والمناظر الخلابة والجبال الشم والعتبات المقدسة للأئمة الأخيار الذين تجذب زيارتهم المسلمين من أصقاع الأرض كافة.. أجلبوا لنا الأمان وسنجلب لكم وارداً يفوق واردات النفط.

السيد صفاء الجصاني، سياحي معروف، يعمل في هذا المجال منذ ما يزيد على الثلاثين عاماً، شغل سني عمره بهذا العمل الجميل الذي يعشقه ولكنه الآن يجلس وراء مكتبه يرقب المرات الخالية من الزبائن والتي كانت في سنوات ماضية تضج بالحياة فلا تجد لك مكاناً لتجلس فيه من كثرة الراغبين بالسفر وكثرة المجاميع السياحية القادمة إلى العراق من إيطاليا وبريطانيا والصين وأمريكا وروسيا وغيرها من بلدان العالم، يقول السيد صفاء: نحن نحفر بالحجر ونعمل المستحيل، نأخذ العراقيين إلى سورية وتركيا وتلاقينا مشاكل كبيرة من أولها التأشيرات، البعض يقبل جواز السفر والبعض يقبل الوثائق والبعض الآخر يرفض، وطائرات من عمان فمطار بغداد الدولي متوقف، فضلاً عن الوقوف في الحدود مع الأردن لمدة طويلة تصل إلى ١٠ ساعات أحيانا فضلاً عن إغلاق معظم الفنادق أبوابها إذ لا يوجد مردود لاستمرار فتحها وهناك جهات تعطي موافقات للسفر وهي غير سياحية كالأحزاب وكأن العمل ليس سياحياً ولا شخصياً.. أما عن السياحة في المنطقة الشمالية فالفنادق لا تستوعب والأخوة في الشمال يفرضون أسعارا خيالية وكأنهم لا يعرفون ظروف البلد فسعر الغرفة لشخصين في شقلاوة يصل إلى ٢٠ دولارا في الليلة الواحدة.

إن العمل السياحي الآن شبه ميت وعلى الدولة الجديدة أخذه بنظر الاعتبار من خلال إعادة الأمن أولاً وعدم فسح المجال للجهات غير المختصة بالتدخل في عمل هذا القطاع المهم والحيوي وعودة الخطوط الجوية العراقية إلى العمل وإفراغ الفنادق الكبيرة من محتليها، والجميع يعرف ماذا أعني.

فشركات السياحة ورجالها يصرخون، لعل هناك من يسمع صرخاتهم من أجل الوطن واقتصاده وتشغيل آلاف العوائل التي ماتت جوعاً بسبب توقف السياحة.

## مصر.. دعم المصدرين وتسهيلات للمستوردين

دبي - العربية.نت

أعلنت الحكومة المصرية أنها تسعى لتنشيط الاستثمار وزيادة فرص العمل بهدف تخفيض نسبة البطالة التي تراوح حول ١٠٪. وقالت الحكومة إنها تدعم المصدرين ولذلك تم اعتماد ٥٠٠ مليون جنيه (قرابة ٨٢ مليون دولار) لمساندة المصدرين عن طريق الصندوق المعني بذلك، وفي الوقت نفسه قامت الكمارك بتطبيق نظام جديد يسمح بالإفراج عن ٦٠ ٪ من الواردات بدون تفتيش أو معاينة.

وأكد وزير المالية المصري الدكتور يوسف بطرس غالي أن هدف الموازنة العامة للدولة هو تنشيط الاقتصاد القومي وإيجاد مناخ جيد للاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة بصورة مستمرة، وتفعيل دور القطاع الخاص. كما أكد دور التعرفة الجمركية في خفض الأسعار ومواجهة الارتفاع في سعر الدولار، أن تشجيع التصدير هو أولى مهام وزارة المالية.

وقال الوزير في تصريحات نشرتها جريدة (الأهرام) المصرية إن عجز الموازنة العامة للدولة وفقا للتطور في النظريات الاقتصادية أصبح جزءا من منظومة عناصر تؤثر في الاقتصاد القومي، وأن هدف الموازنة حاليا ليس تقليص هذا العجز في مواجهة إنفاق متزايد ولكن العمل على الإنفاق بما يسمح بتزايد معدلات النمو في مواجهة التضخم.

وأضاف أنه يسعى إلى وضع الأطر اللازمة لرفع معدلات النمو لاستيعاب عمالة جديدة في إطار استقرار الأسعار، وذلك من خلال موازنة مرنة تسمح بحرية أكثر في الحركة ويأتي ذلك بمواجهة زيادة الدين العام والذي يمثل إضافة إلى أعباء خدمته عنصرا يحد من مرونة الموازنة العامة للدولة.

وذكر أن الهدف الأول من الموازنة هو توليد معدلات مرتفعة من النمو مقترنة بمعدلات مرتفعة في التشغيل وتوفير فرص العمل من خلال توجيه الاستثمارات إلى مشروعات ذات كثافة عمالية مرتفعة، كذلك العمل على أن يكون الإنفاق من خلال أساليب وطرق غير متكررة تعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي.

وأكد أن هذه الأهداف لن تتحقق إلا عن طريق تشجيع القطاع الخاص الذي يسهم في توفير فرص العمل خاصة أن ٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي يتولد من القطاع الخاص.

وأشار إلى أن مهمة وزارة المالية اختيار أوجه الإنفاق العام التي تساعد على تشجيع القطاع الخاص والاستثمار وتوفير فرص عمالة جديدة ومتكررة، إلا أن العبرة ليست بالإنفاق ولكن في كيفية ومكان هذا الإنفاق، وبالتالي فإن من أهم أولويات الإنفاق هو إيجاد قدرة على الاستثمار وبالتالي التشغيل.

وأكد غالي أن المسؤولية الاجتماعية للموازنة العامة للدولة مستمرة، وأنه لا مفر منها وهذه المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى أنها التزام تجاه محدودي الدخل فإنها تمثل عنصر الكفاءة الاقتصادية ولن يسمح بأن يكون هناك جزء من المجتمع لا يساعد في تنشيط الاقتصاد القومي وزيادة الناتج العام، فإذا كان هناك قطاع غير فعال في المجتمع فإن ذلك من شأنه أن يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار.

وأضاف وزير المالية أن العبء الاقتصادي موجود والعبرة ليست بتخفيض الأسعار فقط عن طريق الدعم، ولكن العبرة بتوزيع هذا العبء لكي يستطيع أن يتحمله، وأيضا كيف يتم التخلص من هذا العبء بأسلوب يحدث أقل ضرر ممكن.

وذكر أنه سيتم استخدام التعريفة الجمركية وإعادة هيكلتها وتخفيض الفئات الجمركية المختلفة لتكون أداة من أدوات السياسة المالية في الفترة القادمة لتخفيض الأسعار بشرط مساندة التجار لهذا الاتجاه.

وقال بأنه تم العمل بنظام إدارة المخاطر في مصلحة الجمارك بحيث يتم الإفراج عن٦٠٪ من الواردات عن طريق (الخط الأخضر) لا يتم فيه التفتيش أو المعاينة لإعطاء الثقة والأمان للمستوردين والمصدرين وإذا ثبت أن هناك أي تلاعب فيما بعد فسيكون العقاب رادعا.